الفصل الخامس

الرد على المطاعن التى أثيرت حديثا

لقد حفظ الله تعالى دينه بحفظ الأصلين الكريمين، والمصدرين الشريفين: الكتاب والسنة، وتكفّل الله تعالى بحفظ القرآن الكريم وحفظه فعلا حيث قال سبحانه: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر: ٩].

كما حفظ المصدر الثانى للتشريع الإسلامى حيث قال تعالى: ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾ [القيامة: ١٧ - ١٩].

فقد تكفل سبحانه بحفظ بيان القرآن حيث تكفل بحفظ القرآن لأن حفظ المبيَّن يستلزم حفظ البيان، ليظل القرآن واضحاً مفهوماً يعمل به الناس إلى يوم الدين، وتكفل بأن جعل بيان القرآن على الله تعالى: ﴿ **ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾ ولذا قيض الله للسنة النبوية رجالاً أمناء صانوا السنة النبوية من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وقد واجهت الإسلام تحديات متعددة، وحملات ظالمة شنها المبطلون على القرآن أولاً، فباءوا بالخزى والخذلان لأن الله تعالى قد تكفل بحفظه، فحفظه الرجال الثقات والأئمة الأمناء الحفاظ فى صدورهم الأمينة وفى صحفهم الواعية الضابطة، فلما رأوا أنهم لا حيلة لهم فى النيل من القرآن الكريم اتجهوا إلى النيل من السنة فحاولوا الدس والتحريف فيها، كما حاولوا الكذب والوضع وحاول بعضهم شرح الحديث بغير ما هو مراد منه محاولين إخضاع النص لهواهم.

فقيض الله تعالى للسنة النبوية من ميزوا صحيحها من سقيمها، ومن حفظوها فى صدورهم الأمينة، وصحفهم الضابطة المتقنة ودونوها على أوجه متعددة منها ما دون على حسب الرواة، ومنها ما دون تدويناً فقهياً، ورتب ترتيباً

موضوعياً وقاموا إلى جانب تدوينها وترتيبها بشرحها شرحاً ييسر المراد منها حتى لا ينحرف البعض فى شرحها تأييدا لهواه.

وابتكروا علما بل علوما فى أصول الحديث النبوى وقواعده وشروط الصحيح ومعرفة الثقات، ومعرفة الضعفاء، والمتروكين، ووضعوا علامات للوضع منها ما هو فى السند ومنها ما هو فى متن الحديث، بحيث لم يدعوا ثغرة ينفذ منها الوضاعون ومن يحاول الدس أو الكذب.

وبعد أن فشل أعداء الإسلام فى النيل من القرآن، ومن الحديث ولوا وجوههم نحو حَمَلَة الإسلام وشُهُود هذا الدين، ومن انتقل على أيديهم الإسلام وتراثه وهم صحابة رسول الله ﷺ ثم العلماء جيلا بعد جيل، لأن هؤلاء هم حملة الدين، ونقلة تراثه والدعاة إليه ورموزه فإذا ما تم التشكيك فيهم أصابوا الإسلام فى مقتل، لأنهم إذا نجحوا فى التشكيك فى حملة الإسلام نفسه. نجحوا فى التشكيك فى الإسلام نفسه.

ومن هنا كانت الحملات المسعورة ضد التاريخ الإسلامى والتراث القديم، ومحاولة فصله عن المسلمين، ومحاولة تزييف وقائعة والدس فيها والتحريف رغبة فى فصل الأمة عن تراثها، وهى حملة خبيثة وظالمة تستهدف قطع الأمة الإسلامية وإبعادها عن تاريخها وأمجادها، فتصبح وكأنها أمة لا تاريخ لها ولا أمجاد لها مثل اللقيط الذى لا يعرف له نسب.

ثم طفت على سطح الحياة تيارات أخرى، تحاول فصل الدين عن الحياة، وتبعده عن الدخول فى مجالات الحياة وحضاراتها وعملها وسائر أنشطتها، وتريد أن يقتصر الدين على المسجد فقط وهى التى تسمى «بالعلمانية» مع أن الإسلام دين ودنيا، إيمان وعمل، ولا يمكن أن يفصل عن الحياة بحال من الأحوال فى كل عباداته ومعاملاته وسائر أحكامه وتوجيهاته.

ثم إن التحديات التى تريد تزييف تاريخ الأمة وفصلها عنه، والنيل من القرآن ومن الحديث أخذت منهجاً رأى أصحابه أنه أيسر للنيل من الإسلام،

وذلك عن طريق حملة الإسلام وشهوده وهم الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فمن بعدهم جيلا بعد جيل حتى علماء عصرنا الحاضر.. وقد أخذ الهجوم على حملة الإسلام شكلا عجيباً حيث قام أعداء هذا الدين بتجريح الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ونفى عدالتهم وإلصاق تهم بهم هم منها براء.

وللرد على هذه الحملات الظالمة، نثبت هنا أن الصحابة رضوان الله عليهم عدول كلهم على رأى جمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين، والمراد بعدالة العدل: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً خالياً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، فهم أبعد ما يكون عن التقول على الرسول ﷺ، لقوة إيمانهم والتزام التقوى والمروءة والسمو عن سفاسف الأمور.

وعدالة الصحابة ثابتة بالقرآن والسنة:

أولاً: لإخبار الله تعالى بأنهم خير الأمم وأوسط الأمم وأزكاها قال تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا** ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ومعنى الوسط: العدول. وقال سبحانه ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ** ﴾ [آل عمران: ١١٠].

والخطاب فى هاتين الآيتين للأمة الإسلامية ويدخل الصحابة فى هذا الخطاب دخولا أوليا.

وقال سبحانه: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ** ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ومن رضى الله عنه لم يسخط عليه أبداً وقال تعالى: ﴿ **مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ** ﴾ [الفتح: ٢٩].

وهكذا نرى إلى أى مدى وضح القرآن الكريم عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليه أجمعين وإخلاصهم، وسُموَّ أخلاقهم.

ثانياً: وضحت السنة الصحيحة عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، ودعا رسول الله ﷺ إلى تقديرهم وإعطائهم حقوقهم من الاحترام وعدم

إيذائهم فقال صلى الله عليه وسلم: «لا تسبوا أصحابى فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»[1]. وعن عبد الله ابن مغفل قال: قال رسول الله ﷺ: «الله الله فى أصحابى لا تتخذوهم غرضا من بعدى من أحبهم فقد أحبنى ومن أبغضهم فقد أبغضنى ومن آذاهم فقد آذانى ومن آذانى فقد أذى الله فيوشك أن يأخذه»[2].

وقال عليه الصلاة والسلام: «خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم»[3].

ثالثاً: يقول الإمام أبو زرعة الرازى إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فأعلم أنه زنديق، وذلك لأن الرسول حق والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك إلينا كله الصحابة وهؤلاء - يريد الزنادقة وأشباههم - يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة وهكذا يوقفنا القرآن الكريم والسنة الصحيحة وقول سلفنا فى صحابة الرسول ﷺ على مكانتهم ومنزلتهم فى الإسلام وأن النيل منهم وتجريحهم بهتان وعدوان صارخ على الإسلام نفسه لأنهم حملته وعن طريقهم انتقل إلينا القرآن والحديث والإسلام بعقيدته وعباداته ومعاملاته.

ومع وضوح ثبوت السنة الصحيحة، فإن الحملات تتجدد حديثاً عليها، متمثلة فى تحديات لها جملة، وفى تحديات أخرى لبعض ما جاءت به.

وسأعرض هنا لبعض تلك التحديات التى نشرت فى بعض الصحف لطائفة برزت من جديد فى هذه الأيام تنكر السنة جملة. وتنكر بعض ما جاء فيها أحيانا.

وسأورد الرد عليهم فيما يلى.

* * *

---

(١) رواه البخارى ومسلم.

(٢) رواه الترمذى.

(٣) رواه البخارى ومسلم.

أهم الشبهات التى أثارتها جماعة إنكار السنة كما وردت فى بعض الصحف

* إنكار السنة النبوية، ويزعمون الأخذ بالقرآن وحده.
* ادعاء أن الحديث مختلف فيه.
* ادعاء اختلاف الأئمة.
* إنكار الإيمان بالغيب.
* الهجوم على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.
* القول بخلود المسلم العاصى فى النار.
* إنكار الأحاديث القدسية.
* إنكار الشفاعة.
* دعوى الاختلاف فى التشهد والقول بقراءة آية الكرسى بدله.
* القول بأن عمر رضى الله عنه منع من كتابة الحديث.
* القول بإنكار المعراج ورؤية الله تعالى.

* * *

obeikandl.com

الرد على مفتريات المكذبين للسنة النبوية

إن الذى ظهرت به هذه الطائفة متبعة فى ضلالها وافتراءاتها من ضللها، إنما هى دعاوى قديمة دعا بها وأثارها قبلهم أناس لا دين لهم، ولا علم له، وسموا أنفسهم «بالقرآنيين» لأنهم دعوا إلى الاكتفاء بالقرآن الكريم وحده.. وهؤلاء الذين ظهروا اليوم هم امتداد لأسلافهم من الجهلة وأذناب الإلحاد وأبواق المستشرقين فإن تكذيبهم للسنة النبوية هو فى نفسه تكذيب للقرآن الكريم ذاته، لأن القرآن الكريم أمر أن نأخذ بالسنة وأن نأخذ ما آتانا به الرسول ﷺ وأن ننتهى عما نهانا عنه قال تعالى: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا** ﴾ [الحشرة: ٧].

وجعل القرآن الكريم طاعة الرسول ﷺ طاعة لله فقال سبحانه: ﴿ **مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا** ﴾ [النساء: ٨٠].

بل إن القرآن الذى يزعمون أنهم يأخذون به وحده دون سواه، ولا يأخذون بالسنة، قد نفى الإيمان عمن لم يأخذ بالحديث ويرفض طاعة الرسول ﷺ وذلك فى قول الله تعالى: ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ [النساء: ٦٥].

فكل من يرفض السنة ويرفض الأخذ بها ويرفض طاعة صاحب السنة ﷺ خارج عن حظيرة الإيمان ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ** ﴾.

وهكذا يأمر القرآن بالأخذ بالحديث، فكيف يقولون: أنهم يأخذون بالقرآن وحده وهم يخالفون القرآن نفسه مخالفة صريحة واضحة؟!!.

وأما ادعاؤهم أن الحديث مختلف فيه؟

فإن هذا مردود بما اضطلع به أئمة الحديث من عناية فائقة بتنقية السنة من كل دخيل، وعنايتهم بالسند وتنقيح الروايات والمرويات والأخبار وأن الأسناد الصحيح المتصل من خصوصيات هذه الأمة، وأن أئمة الحديث ميزوا الصحيح من غيره، ودونوه في كتب معروفة معتمدة.

وأما اختلاف الأئمة:

فإنه لا يشك أحد أن جميع الأئمة متفقون اتفاقا يقينياً على وجوب اتباع الرسول ﷺ، وعلى أن كل إنسان يؤخذ من رأيه ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن - كما قال ابن تيمية:

إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلابد له من عذر في تركه، وجميع الأعذار ثلاث أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

والثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ[1].

هذا وإنكارهم للسنة النبوية وللغيب وقد نص عليه القرآن الكريم أيضاً. ﴿**الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة**﴾ [البقرة: ٣].

إنكارهم لهذا وللسنة إنكار لأمور معلومة من الدين بالضرورة، ومن أنكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة كان مرتداً إن أصر على رأيه ولم يتب ولم يرجع إلى الله تعالى.

وأما مهاجمتهم للصحابة رضي الله عنهم، فهذا تمرد منهم على دين الله وعلى نقلة الدين وشهوده الذين شهدت بعدالتهم آيات القرآن قال تعالى: ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطا**﴾ [البقرة: ١٤٣]. والوسط: «الخيار والعدول وقال تعالى: ﴿**والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه**﴾ [التوبة: ١٠٠].

---

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية ص ٤.

وقال عليه الصلاة والسلام: «خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته» رواه البخارى وجاء فى الصحيحين: «لا تسبوا أصحابى فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه» وفيما رواه الترمذى وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه: يقول الرسول ﷺ: «الله الله فى أصحابى لا تتخذوهم غرضا فمن أحبهم فبحبى أحبهم، ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذانى ومن آذانى فقد أذى الله، ومن أذى الله فيوشك أن يأخذه».

* * *

obeikandl.com

الرد على شبهة
خلود المسلم العاصي في النار

للرد على هذه الشبهة نذكر لهم قول الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾ [النساء: ٤٨].

وقوله عليه الصلاة والسلام: «لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً». رواه مسلم.

ومذهب أهل الحق أن كل من مات غير مشرك بالله تعالى لا يخلد في النار وإن كان مصراً على الكبائر.

وهؤلاء الذين يقولون بخلود المسلم العاصي في النار إنما يتبعون في ذلك ما قاله الخوارج وبعض المعتزلة الذين تعللوا بظاهر الآية الكريمة: ﴿**فَما تنفعهم شفاعة الشَّافِعِينَ**﴾ [المدثر: ٤٨].

وبمثل قوله تعالى: ﴿**مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ**﴾ [غافر: ١٨] وهذه الآية وتلك إنما هما في شأن الكفار وليس في شأن المسلمين، وبنوا ذلك على إنكارهم للشفاعة وهي ثابتة بالكتاب والسنة الصحيحة.

وإذا كانوا يصدقون حقاً بالقرآن، فانه يقول: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ [الزمر: ٥٣].

ويقول سبحانه: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾ [النساء: ٤٨].

* * *

شبهة إنكارهم للأحاديث القدسية

وأما إنكارهم للأحاديث القدسية فهو مبنى على إنكارهم للسنة النبوية لأن الأحاديث القدسية ثابتة عن رسول الله ﷺ عن ربه سبحانه وتعالى أى أنه عليه الصلاة والسلام أخذها عن ربه وبلغها لأمته، ومعناها من عند الله تعالى، فقد أضافها الرسول ﷺ إلى ربه، ورواها عنه كما تروى الأحاديث وللعلماء فى الأحاديث القدسية رأيان:

الأول: أنها من كلام الله تعالى وليس للنبى ﷺ إلا حكايتها عن ربه، والثانى: أنها من قوله ﷺ ولفظه كالأحاديث النبوية، والمعنى من عند الله بإلهام أو بمنام، وهذا الرأى الثانى هو الأرجح، إذ لم ينزل باللفظ من قبل الله تعالى إلا القرآن الكريم لتميزه عن بقية أنواع الوحى بأنه معجز من أوجه كثيرة منها إعجازه اللفظى والبيانى.

ومعنى الأحاديث القدسية مقطوع بأنه من عند الله تعالى، لما ورد فيه من النص الشرعى على نسبته إلى الله تعالى، بقول الرسول ﷺ قال الله تعالى: كذا.. فلذا سمى قدسياً.

وللأحاديث القدسية صحة نسبتها إلى الله تعالى ورواية الرسول ﷺ لها وأسانيدها إلى الرسول ﷺ وقد بحث العلماء صحة نسبة الصحيح منها وتمييزه عن غيره من الضعيف بدراسة الأسانيد والمتون، وحدث فيها ما حدث من العناية بالحديث النبوى، بل أنها دونت مع الأحاديث النبوية لأن الرسول ﷺ يرويها عن ربه والصحابة يروونها عن رسول الله ﷺ وهكذا.. فجهود العلماء فى الحفاظ على الأحاديث القدسية هى جهودهم نفسها فى الحفاظ على الأحاديث النبوية ودونت معها لأنها مروية عنه ﷺ وهو عليه الصلاة والسلام رواها عن ربه فحظيت بعناية المحدثين والعلماء وجهودهم جيلا بعد جيل حتى جاءت فى المدونات والكتب المعتمدة بأسانيدها التى لا يرقى إليها الشك بحال من الأحوال.

وإنكارها ضربٍ من العبث، وإنكار لما صح وثبت بأدق طرق النقل التى لا تعرف الدنيا لها مثيلاً.

شبهة إنكار الشفاعة
للرسول صلى الله عليه وسلم والرد عليها

إن الذين أنكروا السنة يزعمون أيضاً إنكار الشفاعة وأنها ثابتة لله وحده فقط.

الإجابـــــة

قال الله تعالى: ﴿ **مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ** ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أى لا أحد يستطيع أن يشفع لأحد إلا إذا أذن له الله، وهذا بيان لعظمة الله تعالى بحيث لا يتجاسر أحد على الشفاعة إلا بإذن الله تعالي. وقال تعالى: ﴿ **وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلاَّ مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ** ﴾ [النجم: ٢٦].

وقال سبحانه: ﴿ **وَلا يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَىٰ** ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وإن الملائكة الأبرار مع علو منزلتهم ورفعة شأنهم لا تنفع شفاعتهم أحداً إلا بإذن الله تعالى فى الشفاعة لمن يشاء من أهل الايمان والتوحيد وفرق كبير جداً بين أن تكون الشفاعة بإذن الله تعالى وبين زعمهم أنها لا تكون إلا لله وحده وليس لأحد شفاعة.

ومذهب أهل السنة: جواز الشفاعة عقلاً ووجوبها سمعاً بصريح قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَئِذٍ لاَّ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً** ﴾ [طه: ١٠٩]

وقد بلغت الآثار التواتر بصحة الشفاعة فى الآخرة لمذنبى المؤمنين وأجمع السلف والخلف ومن بعدهم من أهل السنة عليها.

وهؤلاء المنكرون للسنة الذين قالوا بتلك الشبهات إنما ينحون منحى

الخوارج وبعض المعتزلة الذين تعلقوا بمذاهبهم فى تخليد المذنبين فى النار واحتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ **فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ** ﴾ [المدثر: ٤٨].

وبمثل قوله تعالى: ﴿ **مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ** ﴾ [غافر: ١٨] وهذه الآيات إنما هى فى الكفار.

كما أنهم تأولوا أحاديث الشفاعة بكونها فى زيادة الدرجات وهذا باطل، والأحاديث صريحة فى بطلان مذهبهم.

وقد ثبتت شفاعة الرسول ﷺ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أول الناس يشفع فى الجنة وأنا أكثر الأنبياء تبعاً»(١).

وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (لكل نبى دعوة مستجابة فتعجل كل نبى دعوته وإنى اختبأت دعوتى شفاعة لأمتى يوم القيامة فهى نائلة إن شاء الله من مات من أمتى لا يشرك بالله شيئاً)(٢).

* * *

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه مسلم.

obeikandl.com

الرد على الدعوة بأن التشهد مختلف في صيغته وأنهم يأتون بآية الكرسى

إن التشهد فى الصلاة ورد بعدة صيغ ليس بينها اختلاف فى المقصود وإنما جاء بعدة صيغ، لأنها وقائع متفرقة وقال فيها الرسول ﷺ التشهد فى أوقات متفاوتة تلك الألفاظ المتغايرة ليوضح للأمة أن التشهد بأية صيغة من تلك الصيغ جائز، فابن مسعود رضى الله عنه وهو من السابقين سمع أولا.

وابن عباس وهو من مهاجرة الفتح سمع بعد ذلك وهكذا. يقول ابن قدامة الحنبلى فى كتاب «المغنى»: «.. وبأى تشهد تشهد مما صح عن النبى ﷺ جائز، نص عليه أحمد فقال: تشهد عبد الله أعجب إلى وإن تشهد بغيره فهو جائز لأن النبى ﷺ لما علمه الصحابة مختلفاً دل على جواز الجمع كالقراءات المختلفة التى اشتمل عليها المصحف» (١).

واختلف الأئمة فى ترجيح بعضها على بعض والجمهور ومنهم الحنفية والحنابلة أخذوا بتشهد ابن مسعود، وأخذ الشافعية بتشهد ابن عباس، والمالكية بتشهد عمر.

وقال الترمذى: حديث ابن مسعود روى من غير وجه وهو أصح حديث فى التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم. وسئل الشافعى عن اختياره تشهد ابن عباس فقال: لما رأيته واسعاً وسمعته عن ابن عباس صحيحاً كان عندى أجمع وأكثر لفظاً من غيره وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح.

والخلاف بين الروايات هين ويسير فتشهد ابن مسعود بلفظ «التحيات لله والصلوات والطيبات» وتشهد ابن عباس بلفظ «التحيات المباركات الصلوات

---

(١) المغنى والشرح الكبير جـ ١ ص ٥٧٩.

الطيبات لله » وباقيه كتشهد ابن مسعود، وتشهد عمر بلفظ التحيات لله الزاكيات لله الصلوات لله الطيبات لله » وبقية الصيغ لا تخرج عن ذلك.

وبعض روايات التشهد قد تجيء بزيادة كلمة من صدر التشهد أو نقصان كلمة أو ذكر كلمة «لله» «عقب كل منها أو فى أولها أو آخرها وكل هذا جائز شرعاً ولغة ولا شيء.. فعلام رد التشهد والإتيان بآية الكرسى ولا يوجد أى دليل من قول أو فعل يقول باستبدال التشهد أو بالقول بقراءة آية الكرسى، فكيف يعدل صاحب هذه الشبهة عن الأحاديث الصحيحة الصريحة التى تنص على التشهد، إنه لا يبتغى من وراء هذه الضجة المفتعلة إلا أن يشوش على السنة ويثير حولها الشبهات.

* * *

obeikandl.com

الرد على شبهة أن عمر رضى الله عنه منع من كتابة الأحاديث

وأما دعواهم: أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه منع من كتابة الأحاديث؟ فليس هذا المنع على إطلاقه، وليس المراد من المنع عدم كتابة السنة دائماً ومطلقاً أو لأنه لا يريد الأخذ بها كما زعم أصحاب هذه الدعاوى والشبهات زوراً وبهتاناً.

وإنما كان الفاروق عمر رضى الله عنه قد هم بكتابة الأحاديث وتقييدها بالفعل، واستشار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فأشاروا عليه بكتابتها، وطفق يستخير الله فى ذلك مدة ولكن الله لم يرد له، روى البيهقى فى المدخل، عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أراد أن يكتب السنن، فاستشار فى ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشاروا عليه، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا، ثم أصبح وقد عزم الله له فقال: إنى كنت أردت أن أكتب السنن، وإنى ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبداً.

فهو قد هم بكتابة الأحاديث فى بادىء الأمر، ولكنه لما ذكر قوماً كانوا من قبل كتبوا كتباً فأكبوا عليها وانشغلوا بها وتركوا كتاب ربهم، فهو يخشى أن يتشاغل الناس عن كتاب ربهم وهو الحريص على أن يأخذ القرآن الكريم وضعه فى القلوب، وذلك فى أول الأمر، وحتى لا يلتبس القرآن بالحديث، لو دون الحديث تدويناً رسمياً، وحتى تتوفر الهمم لحفظ كتاب الله سبحانه وتعالي، ولذلك قال: «وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبداً».

واستمر الحال على ذلك، وكان بعض الصحابة يكتب بإذن خاص من الرسول ﷺ، والبعض لا يكتب إلى أن كان عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه، فرأى أن يدون الحديث مخافة أن يضيع منه شىء، وذلك على رأس المائة الأولى.

الرد على إنكار المعراج ورؤية الله تعالى

لقد ذكر القرآن الكريم المعراج في سورة النجم في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ * ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ * فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ * مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ * أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ * وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ * عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ * إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ * مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ * لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ [النجم: ١ - ١٨].

وقد اختلف السلف والخلف في رؤية الرسول ﷺ ربه ليلة الاسراء والمعراج

١ - فأنكرته عائشة رضي الله عنها وجماعة وهو المشهور عن ابن مسعود وإليه ذهب جماعة من المحدثين والمتكلمين.

٢ - وروى عن ابن عباس أنه رآه بعينه، وروى مثله عن أبي ذر وكعب رضي الله عنهما والحسن رحمه الله وكان يحلف على ذلك، وحكى مثله عن ابن مسعود وأبي هريرة وأحمد بن حنبل وحكى عن أبي الحسن الأشعري وجماعة من أصحابه أنه رآه.

٣ - ووقف البعض في هذا الموضوع وقال: ليس عليه دليل واضح ولكنه جائز، ورؤية الله تعالى في الدنيا جائزة، وسؤال موسى إياها دليل على جوازها، إذ لا يجهل نبي ما يجوز أو يمتنع على ربه.

وأما المراد بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ فمن العلماء من يرى أن هذا الدنو والتدلي منقسم ما بين جبريل والنبي ﷺ أو مختص بأحدهما. وذكر ابن عباس والحسن ومحمد ابن كعب وجعفر بن محمد وغيرهم أنه دنو من النبي ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالى، أو من الله تعالى، وعلى هذا القول يكون الدنو والتدلي متأولا ليس على وجهه بل لا حد له، ومن الأدلة على رؤية الرسول ﷺ

لربه سبحانه وتعالى: حديث ابن عباس رضى الله عنهما «أتعجبون أن تكون الخلة لإبراهيم والكلام لموسى والرؤية لمحمد ﷺ» وكان الحسن يحلف لقد رأي محمد ﷺ ربه.

وأما حديث عائشة الذى يفيد عدم الرؤية، فإن عائشة رضى الله عنها لم تخبر أنها سمعت النبى ﷺ يقول: لم أر ربى، وإنما ذكرت ما ذكرت متأولة لقول الله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً** ﴾ [الشورى: ٥١].

وقوله تعالى: ﴿ **لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ** ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

والصحابى إذا قال قولا وخالفه غيره منهم لم يكن قوله حجة، وإذا صحت الروايات عن ابن عباس فى إثبات الرؤية وجب المصير إلى إثباتها.

ثم إن ابن عباس أثبت شيئاً نفاه الغير، والمثبت مقدم على النافى. والراجح عند أكثر العلماء أن الرسول ﷺ رأي ربه ليلة الاسراء والمعراج، لما روى عن ابن عباس وغيره وهم لا يأخذون إلا بالسماع من رسول الله ﷺ وأما قول السيدة عائشة رضى الله عنها فإنها لم تنف الرؤية بحديث عن رسول الله ﷺ، ولو كان معها حديث لذكرته، وإنما اعتمدت الاستنباط من الآيات. فالمعراج ثابت. ورؤية الرسول ﷺ لربه سبحانه وتعالى ثابته. وعن أبى ذر رضى الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ قال: «نور أنى أراه»[١].

وعن أبى موسى قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «إن الله عز وجل لا ينام ولا ينبغى له أن ينام يخفض القسط ويرفعه يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل حجابه النور، وفى رواية أبى بكر النار لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»[٢].

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه مسلم وسبحات وجه الله تعالى: هى أنواره.

وأما رؤية المؤمنين لله سبحانه وتعالى فى الآخرة:

١ – فإن مذهب أهل السنة جميعا أنها ممكنة فى الآخرة ومجمعون على وقوعها فى الآخرة وأن المؤمنين يرون ربهم فى الآخرة، دون الكافرين.

٢ – وزعمت طائفة من أهل البدع من المعتزلة والخوارج وبعض المرجئة أن الله تعالى لا يراه أحد من خلقه.

والأدلة من القرآن والسنة وإجماع الصحابة على رؤية الله فى الآخرة للمؤمنين كثيرة: قال الله تعالى: ﴿**وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة**﴾ [القيامة: ٢٢ – ٢٣].

وقال سبحانه: ﴿**لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ**﴾ [يونس: ٢٦].

وعن صهيب عن النبى ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة» قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل»(١).

وعن عطاء بن يزيد الليثى أن أبا هريرة أخبره أن ناسا قالوا لرسول الله ﷺ يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: هل تضارون فى رؤية القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يارسول الله، قال: هل تضارون فى الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فإنكم ترونه كذلك(٢).

وبهذا يتبين أن ما قاله المنكرون للمعراج لا أساس له من الصحة فإن الصحابة الذين رووا حديث الاسراء والمعراج وصلوا إلى خمسة وعشرين صحابياً والروايات فيه متواترة، وأخرج حديث المعراج البخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب الكتب المعتمدة. ورجوع الرسول ﷺ إلى ربه لطلب التخفيف لا يقدح فى صحته بل هو لإظهار رحمة الله بالأمة ولإظهار مكانة الرسول ﷺ بقبول شفاعته فى التخفيف عن أمته، وبيان رأفته، وفى المراجعة تكرير المناجاة بين المحب والمحبوب وبين العبد والمعبود.

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه مسلم.

وجملة القول أن من ينكر السنة النبوية الصحيحة ويرفض الأخذ بها فهو متمرد على القرآن الكريم نفسه، ومنكر لأوامره، التى جاءت تأمر بالأخذ بما جاء به الرسول ﷺ ثم نسأل أولئك المنكرين.

أنّى لنا معرفة كيفية الصلاة، وعدد ركعاتها لولا السنة النبوية الشارحة للقرآن الكريم المفصلة لمجمله، والمقيدة لمطلقة، والمخصصة لعامه؟!.

وأنى لنا معرفة الحج وأحكامه وأنصبة الزكاة إلى غير ذلك من الأحكام؟ إن القرآن الكريم جاء بالأصول والقواعد العامة الكلية وأن الحديث النبوى فصل وفسر وشرح ووضح. والآية القرآنية الكريمة وهى قوله تعالى: ﴿ **وما آتاكم الرَّسُولُ فخذُوهُ وما نهاكُمْ عنْهُ فانتهُوا** ﴾ [الحشر: ٧].

هى الأصل لكل ما جاء به الحديث الصحيح، والسنة المطهرة مما لم يرد ذكره فى القرآن، روى عن الإمام الشافعى رحمه الله تعالى أنه كان جالساً فى المسجد الحرام يحدث الناس فقال: لا تسألونى عن شىء إلا أجبتكم فيه من كتاب الله، قال رجل: ما تقول فى المحرم إذا قتل «الزنبور» أى «الدبور» وهو ذكر النحل، فقال: لا شىء عليه، فقال الرجل: أين هذا من كتاب الله؟

فقال: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾.

ثم ذكر إسناداً إلى (سيدنا) عمر رضى الله عنه، أنه قال: «للمحرم قتل الزنبور».

وهكذا نرى وجوب الأخذ بالسنة النبوية وأن منكرها ومنكر ما جاءت به منكر لأمر معلوم من الدين بالضرورة.

وعن المقدام بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إننى أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان متكىء على أريكته يقول: عليكم

بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى، ولا كل ذى ناب من السباع ولا لقطة معاهد، إلا أن يستغنى عنها صاحبها ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه، فإن لم يقروه فعليه أن يعقبهم[1] بمثل قراه[2].

يقول الإمام الخطابى: قوله (أوتيت الكتاب ومثله معه) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن معناه أنه أوتى من الوحى الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو.

الثانى: أنه أوتى الكتاب وحيا يتلى، وأوتى من البيان مثله، أى أذن أن يبين ما فى الكتاب فيعم ويخص ويزيد عليه ويشرح ما فى الكتاب فيكون فى وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن. ومعنى قوله ﷺ فى الحديث: «يوشك رجل شبعان متكىء على أريكته» أنه رجل من المترفين أهل الترف والدعة الذين لزموا بيوتهم ولم يرحلوا فى طلب العلم، ولم يطلبوه من أهله ولا من مظانه. وهذا الحديث يعتبر معجزة من معجزات رسول الله ﷺ فقد حدث ما تنبأ به، وأخبر عنه وظهرت منهم فئة قديما، وظهرت أخرى حديثاً تدعو بهذه الدعوة الظالمة منادية بالاقتصار على القرآن الكريم وترك الحديث النبوى وهم بهذه الدعوة يحاولون ضرب الإسلام والإتيان عليه من القواعد، فإذا تركت السنة النبوية استعجم القرآن ولم يعد مشروحاً مفصلاً.

ولذا يؤكد الرسول صلوات الله وسلامه عليه الحرص على حديثه وسنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده فيقول صلوات الله وسلامه عليه: «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ»[3].

وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ خطب فى حجة الوداع فقال:

---

(١) أى أن يأخذ منهم بقدر قراه من أموالهم.

(٢) رواه أبو داود.

(٣) رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح..

«إن الشيطان قد يئس أن يعبد بأرضكم ولكن رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أمركم فاحذروا، إني تركت فيكم ما أن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه»(١).

وأما الحديث الذى حاول بعض القائلين بالاكتفاء بالة آن أن يستدلوا به والذى يعتبر مستند القائلين بعدم استقلال السنة النبوية بالتشريع فهو: «إذا جاءكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه وما خالف فاتركوه».

وقد وضح أئمة الحديث أنه موضوع مختلق لم يقله الرسول ﷺ.

وقد وضعته الزنادقة ليصلوا إلى ما يريدون من إهمال الأحاديث، وعارض هذا الخبر بعض الأئمة فقالوا: عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فوجدناه مخالفاً له، لأنا وجدنا فى كتاب الله: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ [الحشر: ٧].

ووجدنا فيه: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ**﴾

[آل عمران: ٣١]

ووجدنا فيه: ﴿**مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**﴾ [النساء: ٨٠].

* * *

(١) رواه الحاكم وروى مثله مالك فى الموطأ.

دفاع عن الإسلام والسنة
ورد على بعض الكتاب المحدثين

نشر أحد الكتاب في مجلة «المصور» عدة مقالات، تناول فيها الحديث والشريعة الإسلامية والسنة النبوية من منظور عقلي بحت وكان بعيداً عن التحقيق العلمي، وبعيداً عن الصواب.. بل وأحياناً بعيداً عن العقل السليم.

فمما تناوله في صدد الحديث عن الشريعة الإسلامية في مقاله. قوله: «إنه نجم عن إحجام الفقهاء عن تطوير الشريعة وفق ظروف العصر الذي يعيشون فيه وملاءمة فقههم لاحتياجاته وتجميدهم للأحكام مع إغلاق باب الاجتهاد أن ساد لدى الجميع الاعتقاد بأن أمر تطبيق الشريعة أمر نظري بحت يمكن التأليف والحديث فيه وليس بالوسع محاولته» أهـ.

ثم يقول: «إن أمر تطبيق الشريعة كان أمراً ميسوراً وقت أن كان ذلك السلف الصالح على قيد الحياة وهو الآن متعذر لفساد الناس بعدهم وسيظل متعذراً إلى ما شاء الله».

وهذا الذي قاله عن تطبيق الشريعة وأنه ليس بالوسع محاولة التطبيق أنه يناقض الحق ويرد عليه القرآن الذي وضح أن تشريعات الإسلام ميسرة سهلة التطبيق ﴿ **وما جعل عليكم في الدين من حرج** ﴾، ﴿ **يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر** ﴾، ﴿ **لا يكلف الله نفساً إلا وسعها** ﴾، وليس صحيحاً ما ادعاه هذا الكاتب من أن أمر تطبيق الشريعة كان ميسوراً أيام السلف وهو الآن متعذر؟ ثم يعلل قائلاً: لفساد الناس بعدهم، وهذا التعليل نفسه هو من أكبر الدواعي لتطبيق الشريعة، ألا ترى أن الناس إذا فسدوا لا يصلحهم إلا شرع الله؟ ألا ترى أن في الحدود زواجر للمفسدين تزجرهم وتردعهم عن الفساد.. إن تطبيق الشريعة ليس متعذراً بل هو سهل ميسور، وقد طبقته بلاد إسلامية كثيرة فسعدوا وأمنوا وظللهم الأمن والرخاء، وشريعة الله صالحة لكل زمان ومكان،

وهى تصلح لكل زمان ومكان، والقرآن الكريم تبيان لكل شيء، ويهدى إلى أقوم السبيل ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾.

ورسول الله ﷺ يقول: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً كتاب الله وسنتى».

ومن الخلط الذى لا دليل عليه أنه فى مقال له حين سئل؟ «أهناك ما هو أفضل من أداء الصلوات فى أوقاتها؟» أجاب قائلاً: «نعم حب خلق الله واحترام مشاعرهم» وهذا يخالف الحديث الذى يثبت أن أفضل الأعمال الصلاة على وقتها، وأداء الصلاة على وقتها لا يتنافى أبداً مع حب خلق الله ومراعاة مشاعرهم وحتى لو كان من يجالسهم الإنسان غير المسلمين فإنه إن قام لعبادة ربه فلا شيء عليه فى مراعاة مشاعرهم بل على العكس أنه يطيع ربه وفى طاعة الله لا يؤاخذ الناس بعضهم بعضاً فى ترك المجلس مثلاً أو نحو ذلك، ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق.

ثم فى مقال آخر بعنوان رسالة من أمريكا ذكر فى هذا المقال كلاما يحمل تجريح الإمام البخارى، والتشكيك فى أكبر وأعظم وأصح كتب السنة الشريفة، وذلك حين يقول «وقد أخطأ البخارى مع ذلك إذ كان الإسناد عنده هو قوام الحديث إن سقط سقط، وإن صح السند وجب قبول الحديث مهما كان مضمون المتن. وكانت النتيجة أنه أورد فى صحيحه بعض الأحاديث متينة الإسناد ظاهرا، والتى يحوى متنها ما يخالف المنطق أو العلم أو التاريخ الثابت، وأضيف إلى هذا أننى لست أول من شك فى صحة بعض ما أورده البخارى ..».

وكما أنه يكذب حديث: «إذا وقع الذباب فى إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن فى أحد جناحيه داء وفى الآخر شفاء».

والحق أن أمير المؤمنين فى الحديث أبا عبد الله البخارى، قد صنف كتابه «صحيح البخارى» من ستمائة ألف حديث، فى ست عشرة سنة وقال: جعلته حجة فيما بينى وبين الله. وقال: صنفت كتابى الجامع فى المسجد الحرام،

وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته.

ولقد دفعه إلى تصنيف كتابه هذا ما رآه من انتشار الأحاديث الضعيفة عن طريق أصحاب الأهواء، وبعض المنتسبين إلى أهل الرأى حيث أوغلوا فى مخالفتهم للسنن. فاضطلع بدور هام، وأخذ على عاتقه أن يخص الأحاديث الصحيحة بالجمع، وأن يرتبها ترتيباً فقهياً وقوى عزمه ما سمعه من أستاذه الإمام اسحاق ابن راهويه حين قال: «لو جمعتم كتابا مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ»؟ قال البخارى: فوقع ذلك فى قلبى، فأخذت فى جمع الجامع الصحيح، كما شرح صدره لذلك رؤيا منامية رأى النبى ﷺ، والبخارى واقف بين يديه وبيده مروحة يذب بها عنه، فسأل بعض المعبرين عن ذلك فقال أنت تذب الكذب عن رسول الله ﷺ.

بهذا أحببت أن أوضح للكاتب ولكل من على شاكلته قيمة صحيح البخارى وهمة مصنفه، وأن قوله: «لست أول من شك فى صحة بعض أحاديث البخارى» إنما هو كلام من لم يدرس «صحيح البخارى» ولم يتعرف على منهاجه ولا مناهج المحدثين.

وليس صحيحاً ما أدعاه من أن البخارى يعول على الاسناد فقط، بل أن البخارى عنى بالاسناد والمتن معاً، وليس أدل على ذلك من أن البخارى وغيره من المحدثين عنوا بالمتن لدرجة أنهم وضعوا علامات تبين الوضع فى المتن مثل: مخالفة العقل السليم أو المشاهدة والحس مع عدم إمكان تأويله تأويلاً محتملاً. كما ردوا من الأحاديث ما يخالف القرآن أو السنة الصحيحة أو التاريخ مع تعذر التوفيق وهكذا مما هو مبسوط فى كتب أصول الحديث.

هذا بالإضافة إلى أن البخارى اشترط أن يخرج الحديث المجمع على صحة نقلته إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات الاثبات، يكون إسناده متصلاً غير مقطوع، وأن يكون راويه ثقة صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بالعدالة والضبط متحرياً سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد.

فاشترط فى الاسناد الاتصال بنقل العدول الضابطين كما اشترط فى المتن أن يكون خالياً من الشذوذ والعلة، واشترط فى (المعنعن) وهو الحديث الذى يأتى بصيغة: (عن فلان عن فلان) اللقاء مع المعاصرة أى أن يكون الراوى قد عاصر من روى عنه وثبت لقاؤه به، كما اشترط الثقة وعدم التدليس.

فهل بعد هذا كله يدعى الكاتب أن الاسناد عند البخارى هو قوام الحديث إن سقط سقط، وإن صح السند وجب قبول الحديث مهما كان مضمون المتن؟!.

ثم أين تلك الأحاديث التى يدعى أنها تجافى المنطق أو العقل أو التاريخ؟!

إنه ليس فى صحيح البخارى من ذلك شىء، اللهم إلا إذا كانت – فقط – تجافى منطق الجاهلين بالسنة وبمعانيها.

وقد حاول الكاتب أن يؤكد التشكيك فى صحيح البخارى حين يقول «لست أول من شك فى صحة بعض ما أورده البخارى»!!.

وأحب أن أوضح له ولأمثاله أن نقاد الحديث وجهابذته قد تدارسوا كتاب صحيح البخارى، حديثاً حديثاً، فشهدوا له بالصحة. يقول أبو جعفر العقيلى: لما صنف البخارى كتاب الصحيح عرضه على علىٍّ بن المدينى وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلى: والقول فيها قول البخارى وهى صحيحة لهذا كله أجمعت الأمة على تلقيه بالقبول، واتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى الصحيحان للإمامين الجليلين البخارى ومسلم.

وجميع ما فى صحيح البخارى صحيح ليس فيه ضعف، وإنما كان نقد البعض فيما سبق موجهاً إلى بعض أحاديث لم تصل فى صحتها الدرجة القصوى التى التزمها الإمام البخارى، وهى فى حقيقة الأمر صحيحة، ولكنه كان يلتزم فى كتابه بشروط فى غاية الدقة والحيطة.

وأما الحديث الذى تكلم عنه أحد الكُتّاب وكذبه وهو حديث «إذا وقع الذباب..» فقد رواه البخارى، وابن ماجه، وأبو داود، والنسائى، ولم يطعن أحد من علماء الحديث فى سنده بل هو فى درجة عالية من الصحة.

وقد وضح علماء الحديث أنه لا مانع عقلاً أن يجمع الله الداء والدواء فى شىء واحد، بل أن هذا موجود ومحسوس ألا ترى النحلة تلقى السم من أسفلها وتخرج عسلا فيه شفاء للناس من فيها؟.

وشاء الله تعالى أن يكتشف بعض العلماء والأطباء أن فى الذباب مادة قاتلة للميكروب وأن الأستاذ الألمانى «بريفليد» اكتشف ذلك وليس معنى هذا أن نتهاون فى أمر الذباب، فإن الإسلام دين النظافة حرص فى كل تشريعاته على وقاية الصحة، والبعد عن التهلكة، ولأن الذباب مما يتعذر دفعه أحيانا، فإذا دعت الضرورة ووقع فى الإناء واحتاج الإنسان إليه ولم تعفه نفسه فإن الحديث يكشف عن شىء كان غامضاً على الناس وهو ما يحتوى عليه الذباب من مادة مضادة للميكروب، فإن نحن غمسنا الذباب وخرج السائل قتلت المادة الموجودة فيه تلك الجراثيم المرضية.

وهكذا يكشف لنا الحديث عن دلالة من دلائل القدرة الإلهية بين الداء والدواء فى أبسط المخلوقات.. كما يتبين لنا أن هذا الحديث الذى طعن فيه الطاعنون يعتبر من المعجزات الدالة على صدق الرسول ﷺ.

والحق أن مثل هذه الأمور التى أخبر بها الرسول ﷺ والتى صدقها العلم الحديث باكتشافاته فإنها لا يضبطها حدس ولا تخمين ولا يحصرها قياس ولا اكتشاف، وهى وإن أعطتنا ما نطمئن إلى صحته فليست وحدها الدليل على صحة الحديث، لأن الذى جاء به البشر خاضع للخطأ والصواب خاضع لاختلاف الآراء، أما ما أخبر به الرسول ﷺ فهو فوق ذلك كله، لأن المخبر به معصوم من الخطأ.

﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ** ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤].

وقد أمر الله تعالى بأخذ ما جاءت به السنة النبوية، وترك ما نهت عنه: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾ [الحشر: ٧].

ولقد اتبع هذا الكاتب ما قاله المستشرقون وأعداء السنة من أن البخارى وغيره من المحدثين لم يهتموا بمتن الحديث.

والحقيقة أن مثل هولاء الكتاب لو أمعنوا النظر لوجدوا كيف كان حكم المحدثين والأئمة على الأحاديث – صحة وضعفاً – ولوجدوا عناية المحدثين بالمتن كثيراً كالسند بل فى كثير من الأحيان يكون النقد للسند أو الرواة مرجعه فيما نقله أو رواه من مناكير أو موضوعات، فيقول أئمة الحديث مثلاً: «حديث منكر أو باطل» ويقولون فى الراوى «يحدث بالمناكير» أو «منكر الحديث» ومعظم ذلك راجع إلى جهة المعنى.

ومما سبق يتضح لنا ما وضعه علماء الحديث من القواعد الهامة التى عرفوا بها الحديث الصحيح من الموضوع، ووجهوا جهودهم إلى نقد السند والمتن على السواء، وبجهودهم الموفقة صان الله السنة النبوية المشرفة من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، وكما تكفل الله تعالى بحفظ كتابه الكريم وحفظه فعلاً:

﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر: ٩].

حفظ السنة الصحيحة المبينة للقرآن: ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾ [القيامة: ١٧ – ١٩].

ولقد طالعتنا احدى الصحف بمقالين لكاتبه، شن فيهما هجوماً ظالماً، وقذفاً صريحاً للعلماء.. كان هذا عقب إذاعة «ندوة للرأى».

وكنت أود منه أن يناقش أو يبدى فى المسائل العلمية التى ذكرت ولو رأياً واحداً.. ولكنه للأسف ترك الناحية العلمية المتعلقة بعدالة صحابة رسول الله ﷺ وهى موضوع الاجابة فى الندوة، وراح يسبّ ويقذف مختلقاً من التهم، وملقياً بالتجريح والقذف ما لا يليق أن يصدر من إنسان لإنسان.. إن تجريح العلماء، وقذفهم على هذا النحو الذى طالعتنا به بعض الصحف جريمة خطيرة، فإذا ما أنضم إليها ما نال من قبلنا من علماء الإسلام كالإمام عبد الحليم محمود والشيخ الغزالى وغيرهما.. كان ذلك عدواناً صريحاً مخططاً له، فإذا ما أنضم إلى هذا وذاك، من قبل ومن بعد ما نال أصحاب الرسول ﷺ من تجريح كان

محاولة للنيل من الإسلام نفسه، وكان السكوت على هذا، سكوتاً على منكر وحربا لعقيدتنا.

هل يرضى الكاتب لعقيدة ما أو لدين ما أن يجرح شهوده ونقلته فضلاً عن أن يكون هذا الدين هو الإسلام الذى ختم الله به الشرائع وبرسوله جميع الرسل والنبيين لابد – إحقاقاً للحق – أن أوضح بايجاز شديد ما قلته وما قاله زميلى فى هذه الندوة التى أثارت الكاتب ليرى القراء هل يحجر علينا نحن العلماء أن ندافع عن الإسلام وشهوده من الصحابة؟! هل السكوت على تجريح الصحابة أصبح أمراً سهلاً بهذا الصورة؟.

لقد وجه السؤال لنا فى ندوة الرأى عن الصحابة وحكم عدالتهم وحكم من يجرحهم فأجبنا إجابة علمية، وقد أثبت عدالة الصحابة التى جاءت فى القرآن فى قوله تعالى: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ** ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال عليه الصلاة والسلام: «لا تسبوا أصحابى فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه» وبينت أن الصحابة رضى الله عنهم أجمعين عدول حتى من لابس الفتن منهم، وهم حملة الإسلام ونقلة الكتاب والسنة فتجريحهم تجريح للإسلام وكان كلام الإمام أبى زرعة المحدث واضحاً حين يقول فيمن ينال من الصحابة: «إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم بأنه زنديق وذلك لأن الرسول حق والقرآن حق وما جاء به حق وإنما أدى ذلك كله إلينا أصحاب رسول الله ﷺ، وهؤلاء يريد أبو زرعة بذلك الزنادقة يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى» أى بهؤلاء الزنادقة، ثم وضحت مكانتهم ودورهم فى الإسلام ثم قلت: «إن نقد الصحابة وتجريحهم هو نفسه الباب الذى ولج فيه المستشرقون وأعداء الإسلام، وحاولوا أن يطعنوا هذا الدين فى شخص هؤلاء الصحابة الذين حاول البعض تنقيصهم، إننا حين نأخذ مثل هذه الكتب أو حين يقع فى يد أحد منا

كتاب من هذه الكتب أو مقالة من هذه المقالات ويرى تجريحاً للصحابة أو نقداً لهم فهو إن لم يملك شيئاً فليمزق هذا النقد وليضرب عليه دون أن يضع له مكانا فى ذهنه ولا فى قلبه».

فهل الدفاع عن الصحابة وعدالتهم التى قررها القرآن والسنة وأئمة الإسلام يستحق هذه الاتهامات وذلك القذف الظالم؟!.

أما ما قاله الزميل الفاضل فهو: «وموقفنا أننا نحترم الكل ونحب الكل دون تفرقة ودون تمييز، أما ما يتعلق بمواقف الصحابة واختلافاتهم فيما بينهم، فإذا كانت هذه الاختلافات واقعاً تاريخياً فهو يعنى الصحابة وقد مرت بعد وقوعه قرون زادت على اثنى عشر أو ثلاثة عشر قرناً فما بالنا نبعث هذه الاختلافات من الأجداث والقبور كأنما نحن مغرمون بالانتكاس نعيش دائماً آلام السابقين».. ثم قال «ولقد بدأت تنبعث فى العالم الإسلامى فكرة التفرقة بين السنة والشيعة وهى فتنة ينبغى أن تخمد لأن العصر قد تجاوز هذه الدعاوى تماماً ولم يعد يعيش عليها إلا المتعفنون فكرياً أولئك الذين يثيرون شقاقا بين جناحى الأمة فالإسلام واحد والرب واحد والدين واحد: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ**﴾ [الأنعام: ١٥٩]

هل فى هذا الكلام الذى قلته وقاله زميلى دفاعاً عن الإسلام وشهوده من الصحابة رضى الله عنهم ما يستحق هذه الحروف الحانقة التى سطرها الكاتب أسأل الله تعالى أن يحمى عقيدتنا وتراثنا من تحريف الغالين وانتحال المبطلين.

* * *

التصدى لهذه الحملات

يتلخص منهج التصدى لهذه الحملات بدراسة الدوافع التى دفعت بأصحابها، خاصة إذا كانوا ممن ينتمون إلى الإسلام، ولِمَ تقَولوا على رسول الله ﷺ؟ ثم الرد عليهم.. ثم قيام علماء الحديث فى الجامعات الإسلامية، والدوائر العلمية المختلفة بإنجاز موسوعة عالمية للسنة النبوية تجمع كل ما يمكن جمعه من صحيح الأحاديث النبوية والقدسية الموجودة فى الكتب المطبوعة والمخطوطة.

وتكون هذه الموسوعة عالمية، يشارك فيها كل من كان معروفاً بالاهتمام بالسنة والاشتغال بالحديث النبوى، بحيث تخرج فى أدق صورة، وفى أحسن منهج، وأن تكون مضبوطة بالشكل، وأن يكتفى فيها بشرح غريب الحديث فقط حتى لا تطول.

ويحرص كل مسلم على أن تكون فى بيته بجوار المصحف الشريف... وأن يكون ما فيها من أحاديث موضع اتفاق على صحته من العلماء.

* * *

obeikandl.com

هل يجوز الاحتجاج بالحديث فى اللغة والنحو ولماذا تحرج الأئمة من روايته فى الاستشهاد؟

تحرج أئمة اللغة من رواية الحديث، خوفاً من الكذب على رسول الله ﷺ، فقد أدركهم هذا الخوف كما أدرك الرعيل الأول، فنرى إماماً: كالأصمعى يتجنب رواية الحديث إلا قليلاً.

وأختار العلماء الاتجاه الأمثل فى الاحتياط والورع، حفاظاً على السنة النبوية.

وكان بعض الأئمة: كشعبة بن الحجاج - وهو من كبار أئمة الحديث - يميل إلى رواية الشعر، وحين يعجب له أهل الحديث ويقولون: يا أبا بسطام نقطع إليك ظهر الإبل لنسمع منك حديث رسول الله ﷺ، فتدعنا وتقبل على الأشعار؟ فيجيبهم قائلاً: يا هؤلاء أنا أعلم الأصلح لى، أنا والذى لا إله إلا هو فى هذا أسلم منى فى ذلك.

وكانوا فى رواية الأشعار يتأثرون بطريقة الحديث فى التحرى. ومن العجب: أنهم لم يستشهدوا بالحديث مع أن شروط المحدثين كانت أدق وأقوى، ولعل السبب فى ذلك هو انصراف اللغويين والنحويين إلى ما يرويه لهم رواة الأشعار، وهذا الانصراف استغرق جهودهم، كما جاء فى «أصول النحو» للأستاذ سعيد أفغانى حيث قال: «ولكن ذلك أى: الاحتجاج بالحديث لم يقع كما ينبغى، لانصراف اللغويين والنحويين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافاً استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها واردة بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر» أهـ.

وقد تعلل الذين منعوا الاحتجاج بالحديث فى اللغة والنحو: بأنهم لم تكن لديهم الثقة الكاملة بأن تلك المرويات من لفظ الرسول ﷺ. يقول أبو حيان

الأندلسى: «إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن فى إثبات القواعد الكلية» أهـ.

فقد رأوا أن الرواة قد أجازوا نقل القصة الواحدة بألفاظ مختلفة، وأنهم جاءوا بالمرادف، ولم يأتوا باللفظ النبوى الفصيح، كالروايات التى جاءت فى حديث: «زوجتكها بما معك من القرآن» وفى رواية أخرى «ملكتكها بما معك من القرآن». وفى أخرى: «خذها بما معك من القرآن». وفى رواية رابعة «أنكحناكها بما معك من القرآن».

كما كان من أسباب منعهم أيضاً من الاحتجاج بالحديث فى اللغة والنحو: حدوث بعض اللحن فى بعض الروايات، لأن بعض الرواة كانوا غير عرب، فوقع اللحن فى كلامهم.

تلك دعوى القائلين بمنع الاحتجاج بالحديث النبوى فى اللغة والنحو، ونرد على هؤلاء فنقول:

إن من المعلوم: أن الحديث تجوز روايته بالمعنى، وأن جواز الرواية بالمعنى محوط بشروط هى غاية فى الدقة، تلك الشروط والقواعد لم تتوافر لأي ثقافة فى الدنيا، ومعلوم أن الصحابة والتابعين وكبار أئمة الفقهاء لو غير أحدهم لفظاً بآخر مرادف له لكان على النحاة أن يقدموه على غيره لتمكن صاحبه من العربية الفصحى، ومعايشته للبيئة العربية الصحيحة ولذا: قال الإمام: أحمد بن حنبل فى شأن الإمام الشافعى «إن كلامه فى اللغة حجة». هذا على القول بالرواية بالمعنى مع أن أهل الصدر الأول كانوا يتشددون فى الرواية باللفظ ولا يتساهلون فى حرف واحد، فهاهو الأعمش يقول: «أحب إلى أن أخر من السماء ولا أزيد فى الحديث واوا أو ألفاً أو دالا». هذا فضلاً عن أن بعض الأئمة تشدد فمنع الرواية بالمعنى فى الحديث المرفوع لمكانته فى التشريع، وأجازها فى الموقوف والمقطوع، وما كانت الرواية بالمعنى جائزة إلا للعارف بالشريعة ومقاصدها، العالم بمدلولات الألفاظ، وبالنحو والصرف، وبادأء الحديث خالياً من اللحن.

وأغلب الظن: أن عـذرهم فى ذلك ندرة الرواية، وقلة التـصنيف فى الحديث، يقول الأستاذ سعيد الأفغانى: «وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث عن المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذى راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث: من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قط إلى الشواهد التى لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة» أهـ.

ولقد أخذ علماء الحديث أنفسهم بمقاييس دقيقة، وموازين علمية فى روايتهم للحديث، وفى تحملهم وأدائهم له، بأنهم يعرفون ويقدرون خطورة اللحن أو الخطأ أو الكذب فى الحديث، ورسول الله ﷺ يقول: «من كذب علىَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

من أجل هذا كله: نرى أن المحدثين أحاطوا روايتهم بشروط اشترطوها فى الراوى والمروى، وبقواعد دقيقة التزموا بها، حفاظاً على اللفظ الفصيح. يقول الدكتور صبحى الصالح فى كتابه (علوم الحديث ومصطلحه): وأن هذه المقاييس التى أخذ بها المحدثون أنفسهم لدى رواية المتون - إلى جانب ما التزموه من دقة بالغة لدى رواية الأسانيد - لتؤكد تأكيداً قاطعاً أن مانعى الاحتجاج بالحديث من اللغويين والنحويين المتقدمين ارتكبوا خطأ جسيماً، حتى تعللوا بأن مرويات الحديث لا تؤنس الثقة بأنها من لفظ النبى العربى الكريم، فإن هؤلاء المانعين أنفسهم عرفوا - كما عرف المجيزون - «أن ما فى روايات الحديث من ضبط ودقة وتحر لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة واللغويون من كلام العرب».

* * *

دعوى أن العلماء لم يعنوا بالحديث والرد على ذلك

بعد أن رأينا جهود علماء السنة فى حفظها ونشرها ونقلها وروايتها، وضبطهم ودقتهم، بعد هذا كله: يظهر من يقول: إن العلماء لم يولوا الحديث ما يستحق من العناية والدرس!!

فها هو ذا «أبو رية» يقول فى كتابه «أضواء على السنة المحمدية»:

«وعلى أنه - والضمير يعود على الحديث - بهذه المكانة الجليلة، فإن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس، وتركوا أمره لمن يُسمَّون رجال الحديث يتداولونه فيما بينهم، ويدرسونه على طريقتهم، وطريقة هذه الفئة التى اتخذتها لنفسها قامت على قواعد جامدة لا تتغير ولا تتبدل، فترى المتقدمين منهم - وهم الذين وضعوا هذه القواعد - قد حصروا عنايتهم فى معرفة رواة الحديث، والبحث على قدر الوسع فى تاريخهم، ولا عليهم، إن كان ما يصدر من هؤلاء صحيحاً فى نفسه، أو غير صحيح، معقولاً أو غير معقول.

ثم جاء المتأخرون منهم فقعدوا وراء الحدود التى أقامها من سبقهم، ووقف هؤلاء عند ظواهر الحديث كما أدت إليه الرواية.. من غير بحث ولا تمحيص لها» إلخ ما كتب.

الرد على هذه الشبهة:

واضح من هذا الكلام تأثر صاحبه بالمستشرقين والمبشرين الذين لم يتخلصوا من التبعية العمياء، والتعصب الممقوت ولو نظر إلى جهود علماء المسلمين فى خدمة الحديث ما سوغ لنفسه أن يقول ما قال. فقد بذل علماء الإسلام: من محدثين وفقهاء، وغيرهم من علماء البلاغة والأدب والأخلاق، وغير ذلك، أقصى ما فى الوسع الإنسانى: شرحاً وتحقيقاً، واستنباطاً للأحكام

الفقهية من الأحاديث النبوية بالنسبة للفقهاء، واستخلاصاً للمواعظ والعبر، وللفضائل الأخلاقية. ونهض علماء الأخلاق فأفادوا كثيراً من الكتابة فى هذا الجانب، كما كتب علماء البلاغة والأدب ما يتصل بثقافتهم، فكشفوا ما تحتوى عليه السنة النبوية من جمال فنى وأدبى كما فى كتاب: «البلاغة النبوية» للأستاذ مصطفى صادق الرافعى رحمه الله تعالى.

لقد حاول الكاتب أن ينقص من قيمة المحدثين، وأن يرميهم بالجمود، ولكن غمزه لهم لن ينقص من قيمتهم، لأن ما صنعه المحدثون من قواعد النقد فيما يتصل بالراوى والمروى هى أدق ما وصل إليه النقد قديماً وحديثاً.

ويقول فضيلة الدكتور محمد أبو شهبة: «والمتأخرون لم يأتوا فى ذلك بأمر جديد ذى خطر، اللهم إلا فى الاستفادة بما جد من المعارف النفسية، والتوسع فى التطبيق، ولو أنصف المؤلف لعقد مقارنة بين قواعد المحدثين وقواعد غيرهم ممن يرتضيهم. ثم خلص من ذلك إلى نتيجة صادقة» أهـ.

* * *

الرد على منكرى السنة

بين وقت وآخر، وفترة من الزمن وأخرى يطالعنا من يحاول إعمال عقله فى النصوص الثابتة، ومن يحاول إنكار السنّة النبوية أو إنكار بعض الأحاديث الصحيحة الثابتة التى دوّنت فى أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى وهو كتاب «صحيح البخارى» الذى تلقته الأمة الإسلامية بالقبول وليس فيه حديث ضعيف، وكل من فهم - لنفسه - فهماً خاصاً، أو لم يَرْقَ فهمه للحديث راح يكذبه وينفى نسبته إلى رسول الله ﷺ ولعلها إرادة الله سبحانه وتعالى، أن يظهر فى كل زمان وفى كل فترة من التاريخ أمثال هذا النوع من الناس، حتى ينبرى العلماء للردّ على المبطلين، وحتى يظل الدفاع عن الحديث النبوى مستمراً، وحتى تظل الثقافة الحديثية موصولة العطاء فى كل جيل، وفى كل قرن، وفى كل زمان ومكان.

وصدق قول القائل:

وإذا أراد الله نَشْرَ فضيلة ... طُويت أتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال النار فيما جاورت ... ما كان يُعرف طيبُ عرف العود

والحمد لله.. لقد كشفت الابتلاءات التى ابتليت بها أمتنا من بعض الأقلام عن وجود عاطفة دينية جارفة لا تسكت على الباطل ولا ترضى - أبداً - النَّيْل من حديث الرسول ﷺ؛ لأنه المصدر الثانى للتشريع الإسلامى بعد القرآن الكريم، فانبرى العلماء والكتاب فى كل عصر ومصر ينافحون عن دينهم وعن مصادره، فقد تكفل الله تعالى بحفظ دينه فهو خير حافظاً وهو أرحم الراحمين.

* * *

إلى المعتدين على السنة النبوية

عاد المناوئون للدعوة الإسلامية، وللدين الحق يتهارشون بأفكار بالية، عفا عليها الزمن، وقالها مَنْ قبلهم ممن حاولوا أن يمالئوا أعداء الإسلام والمستشرقين لحاجة في نفوسهم، وردت عليهم أقلام مسلمة مخلصة بما فيه الكفاية، وكان على تيارات العناد والعدوان أن تثوب إلى رشدها وأن تتبع الحق الذى لا مرية فيه، ولكنّ الذين طمس الله على قلوبهم لا يهتدون سبيلا، فتراءت منهم طوائف الآن كشفت عن نفسها نقاب العدوان أو الجهل وراحوا يَهْرفون بما لا يعرفون، فمنهم من ينكر السنة النبوية التى تمثل المصدر الثانى للتشريع الإسلامى، ومنهم من ينكر بعض الأحاديث، ومنهم من ينكر بعض قضايا الإسلام وقواعده التى جاءت بالأحاديث المتواترة كالشفاعة وغيرها.

وإلى متى تفسح الصحف صدرها لهذه التحّديات؟! أما آن الوقت لإيقاف هذه التيارات المعادية داخل الأوطان الإسلامية. أما آن لهؤلاء الكتاب أن يثوبوا إلى الرشد، فليس من حرية الكلمة فى شىء العدوان على الثوابت والمقدسات.

* * *

رهـــن الـــدّرع

من الأحاديث النبوية الصحيحة التى حاول البعض إنكارها: الحديث الذى رواه البخارى فى صحيحه أن النبى ﷺ اشترى من يهودى طعاماً إلى أجَلٍ ورهنه درعه.

فمن المنكرين لهذا الحديث الصحيح من قال عنه: [هو كذب وافتراء لا يعقل فقد مات سيدنا رسول الله والغنائم وخيرات البلاد المفتوحة تَجْبى من كل مكان وللرسول ولفقراء المسلمين نصيب فيها وله الخمس بحكم القرآن] هذا هو كلام بعض المنكرين لهذا الحديث، وهو كلام لا أساس له من الصحة، والحديث فى أعْلى درجات الصحة سنداً ومتناً ولا مطعن عليه من السلف أو الخلف وليبحث المنكرون – ما شاءوا – فهو فى الذروة من الصحة بحكم مقاييس مصطلح الحديث، وهو ثابت فى أصح كتب السنة المعتمدة وهو صحيح البخارى قال البخارى رحمه الله: حدثنا الأعمش قال: تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والقبيل فى السلف [والقبيل هو الكفيل] فقال إبراهيم حدثنا الأسود عن عائشة رضى الله عنها «أن النبى ﷺ اشترى من يهودى طعاماً إلى أجل ورهنه درعه» رواه البخارى. وليس فى هذا ما يتعارض مع ما كان يوجد من غنائم ومن خيرات البلاد المفتوحة فقد كان عليه الصلاة والسلام معروفاً بالزهد والتقلل من الدنيا مع قدرته عليها، وكان لا يبقى ولا يدخر، وأراد بهذه المعاملة أن يوضح – عملياً – جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عن المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم.

وأما الحكمة فى عدوله ﷺ عن معاملة أهل اليسار والمال من الصحابة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعام فاضل عن حاجة عيالهم، أو خشى أنهم لا يأخذون منه ثمناً أو عوضاً فلم يرد التضييق عليهم.

ولا يبعد أن يكون فيهم إذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه، فلعله لم يطلعهم على ذلك وإنما أطلع عليه من لم يكن موسراً به ممن نقل ذلك.

وبهذا يتضح أن رهن الدرع قد وقع فعلاً، وأن الحديث صحيح، وأن التسرع بتكذيب الأحاديث؛ لأنها لا تقبلها عقول بعض المنكرين أمر يدعو إلى الغرابة وإلى بيان الحق وأن النصوص الثابتة والأحاديث الصحيحة مادامت قد ثبتت صحتها فهي حجة وتقبل ولا يتوقف قبولها والحكم بصحتها على بعض العقول القابلة للخطأ وأنه إذا لم يَرُقَ فهم البعض لها فلا يكون هذا مسوّغا لإنكارها أو ردّها فمادامت قد ثبتت صحتها فلا عبرة بعقول البعض أو فهم المنكرين لها.

* * *

obeikandl.com

ثبوت الشفاعة بالقرآن والسنة
والرد على منكر الشفاعة

أكتب هذه السطور لإحقاق الحق فى موضوع الشفاعة، ولدفع الأوهام والأخطاء التى نشرت بين الناس، وفى بعض الصحف وأثارت بلبلة فى هذا الموضوع.

لقد أجمع السلف والخلف من أهل السنة على ثبوت الشفاعة ووجوبها سمعاً وشرعاً بصريح قول الحق - تبارك وتعالى - : ﴿ **يومئذٍ لاَّ تنفعُ الشَّفاعةُ إلاَّ منْ أذنَ لهُ الرَّحمنُ ورضيَ لهُ قولاً** ﴾ [طه: ١٠٩].

وقوله سبحانه: ﴿ **يعلمُ ما بينَ أيْديهمْ وما خلْفهمْ ولا يشْفعُونَ إلاَّ لمنِ ارْتضىٰ وهم منْ خشْيته مُشْفقُونَ** ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وجاءت الأحاديث الصحيحة والصريحة التى بلغت بمجموعها حد التواتر بصحة الشفاعة فى الآخرة لمذنبى المؤمنين، ومن هذه الأحاديث: ما جاء عن جابر رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلى» ومنها: «وأعطيت الشفاعة» رواه البخارى ومسلم.

وحيث ثبتت الشفاعة بالكتاب والسنة، وحيث أجمع أهل السنة عليها سلفاً وخلفاً، فلا يلتفت إلى منكريها، لأن آراءهم باطلة ولا أساس لها من الصحة.

وقد بنى المنكرون للشفاعة رأيهم الباطل على فهم غير صحيح لبعض الآيات القرآنية الواردة فى شأن الكافرين مثل قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **فما تنفعُهمْ شفاعةُ الشَّافعينَ** ﴾ [المدثر: ٤٨].

وكقوله تعالى: ﴿ **وأنذرْهمْ يوْمَ الآزفة إذ الْقلُوبُ لدَى الْحناجرِ كاظمينَ ما للظَّالمينَ منْ حميمٍ ولا شفيعٍ يُطاعُ** ﴾ [غافر: ١٨].

ومثل قوله تعالى: ﴿ **يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ** ﴾ [المائدة : ٣٧].

وهذه الآيات كلها فى شأن الكفار وليست فى شأن المؤمنين، لكن من أنكر الشافعة أورد أمثال هذه الآيات على عمومها ولم ينظر إلى تتمتها ولا إلى من وردت فى شأنهم، فقد قال الله تعالى قبلها: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ** ﴾

[المائدة: ٣٦، ٣٧]

فهذه الآيات خاصة بالكافرين وليست مانعة من الشفاعة ولا غيرها من الآيات السابقة فهى واردة فى شأن الكافرين.

ويدل على ذلك ما ورد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: يقول الله: ﴿ **يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ** ﴾

[المائدة: ٣٧]

قال: اتل أول الآية: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [المائدة : ٣٦] « أى أنهم الذين كفروا » رواه ابن مردويه.

ومما يدل على وضع منكر الشفاعة الآيات للاستدلال بها فى غير موضعها وفهمها على غير معناها الاستدلال بقول الله تعالى: ﴿ **رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ * قَالَ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ** ﴾ [المؤمنون : ١٠٧، ١٠٨].

يقول الإمام ابن كثير: هذا جواب من الله تعالى للكفار إذا سألوا الخروج من النار والرجعة إلى هذه الديار يقول: ﴿ **اخْسَئُوا فِيهَا** ﴾ أى أمكثوا فيها صاغرين مهانين أذلاء ﴿ **وَلَا تُكَلِّمُونِ** ﴾ أى لا تعودوا إلى سؤالكم هذا.. وكذلك الحال فى

الآية رقم (١٦٧) من سورة البقرة ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ** ﴾ والآية التاسعة عشرة من سورة الزمر . . ﴿ **أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ** ﴾ والمعنى أفأنت تهديه إلى الإيمان فتنقذه من النار بالإيمان، فكل هذه الآيات واردة فى شأن الكافرين وليس فى شأن المؤمنين فكيف يستدل بالآيات الواردة فى شأن الكافرين على عدم الشفاعة؟!

ومعلوم أن الكافرين مخلدون فى النار ولا تنفعهم شفاعة الشافعين، ولا شفاعة أصلاً لهم.

وكيف توضع هذه الآيات فى غير موضعها؟ ويستدل بها على غير ما وردت بشأنه؟

والعجب أن يقال (أن هذه الثوابت القرآنية تتناقض تماماً مع مرويات الأحاديث النبوية فى كتب السيرة عن إخراجه لمن يشاء من أمته من النار، مما يؤكد أن هذه الأحاديث موضوعة، ولا أساس لها من الصحة) أ.هـ.

ثم نقرأ بعد ذلك ما يندى له الجبين بسبب التشكيك فى أكبر وأهم مرجع لحديث رسول الله ﷺ حيث يقول من أنكر الشفاعة:

« ولم يقل لنا رب العالمين إنه حفظ كتاب البخارى أو غيره من كتب السيرة، وما يقوله البخارى مناقض للقرآن لا يلزمنا فى شىء » وهذا كلام خطير. قال به من قبل، بعض الذين زعموا أنه يمكن الاكتفاء بالقرآن وهو قول باطل لا أساس له من الصحة، فالقرآن نفسه أمرنا أن نأخذ ما أتانا به الرسول ﷺ وأن ننتهى عما نهانا عنه، حيث قال رب العزة سبحانه: ﴿ **مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** ﴾ [الحشر: ٧].

فمن لم يأخذ بالحديث النبوى فهو غير آخذ بالقرآن، لأن القرآن أمرنا أن نأخذ ما أتانا به الرسول ﷺ ثم كيف يفهم القرآن بدون الحديث، والحديث هو المفسر والمفصل للقرآن، وبدون الأخذ بالأحاديث لا يمكن أن نعرف تفاصيل العبادات والمعاملات وسائر الأحكام الشرعية، إنها دعوة خطيرة تلك التى ترفض أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى وهو كتاب صحيح البخارى الذى تلقته الأمة بالقبول وليس فيه حديث واحد ضعيف، ومن رفض أصح كتب السنة، فهو رافض لباقيها ثم كيف يقول الكاتب: «لم يقل لنا رب العالمين أنه حفظ كتاب البخارى أو غيره من كتب السيرة وما يقوله البخارى مناقض للقرآن ولا يلزمنا فى شىء» أقول رداً علي هذا العدوان الصارخ على أصح كتب السنة: إن لله تعالى كما تكفل بحفظ القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر: ٩].

هذا اليقين بحفظ القرآن الكريم يفيء علينا يقيناً قريباً منه بأن الله تعالى قد تكفل بحفظ كل صحيح من الحديث النبوى الشريف ليكون بياناً للقرآن الكريم الذي تكفل بحفظه حيث قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾ [القيامة: ١٧ - ١٩].

وأما قول الكاتب عن «المقام المحمود» المذكور فى قول الله تعالى: ﴿ **وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا** ﴾ [الإسراء : ٧٩].

قال الكاتب: (وهو مقام البشارة العظمى والله أعلم وليس مقام الشفاعة العظمى كما يذكر المفسرون) أقول رداً على هذا:

إن الفيصل فى تحديد كلام الله هو من أُنزل عليه كلام الله وهو الرسول ﷺ فقد سئل عن المقام المحمود فى هذه الآية فقال: «هى الشفاعة» رواه الترمذى.

وقال ابن عباس رضى الله عنهما: المقام المحمود مقام الشفاعة وكذا قال مجاهد والحسن البصرى.

وروى البخارى – بالسند – عن ابن عمرو – رضى الله عنهما – قال: إن الناس يصيرون يوم القيامة جثاء كل أمة تتبع نبيها يقول: يا فلان اشفع يا فلان اشفع، حتى تنتهى الشفاعة إلى محمد ﷺ فذلك يوم يبعثه الله مقاماً محموداً».

وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته، حلت له شفاعتى يوم القيامة» رواه البخارى.

ومن الأحاديث الصحيحة التى ردها الكاتب حديث «مات رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودى» حيث قال: (وهو كذب وافتراء..) والرد على ذلك: أن هذا حديث صحيح سنداً ومتناً وهو ثابت فى أصح كتب السنة المعتمدة قال البخارى – رحمه الله –: حدثنا حسن وحدثنا عبد الواحد وحدثنا الأعمش قال: تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والقبيل فى السلف (والقبيل هو الكفيل) فقال إبراهيم: حدثنا الأسود عن عائشة – رضى الله عنها – أن النبى ﷺ: «اشترى من يهودى طعاماً إلى أجل ورهنه درعه» رواه البخارى.

وجاء عند الشافعى والبيهقى أن اسم اليهودى أبو الشحم من بنى ظفر، وقدر الشعير المذكور ثلاثون صاعاً.

وذكر أئمة الحديث أنه يستنبط من هذا جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عن المتعامل فيه، وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم.

وأما الحكمة فى عدوله ﷺ عن معاملة مياسير الصحابة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعام فاضل عن حاجة عيالهم أو خشى أنهم لا يأخذون منه ثمناً. أو عوضاً فلم يرد التضييق عليهم.

فخلاصة القول أن الشفاعة ثابتة بالقرآن الكريم والسنة الصحيحة، وأن

الذى يرد الأحاديث الصحيحة، كالذى يدخل فى الحديث ما ليس منه كلاهما كذب على رسول الله ﷺ وقد قال – عليه الصلاة والسلام –:

«من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» رواه البخارى ومسلم.

وبين يدى الآن وأنا أكتب هذه السطور أكثر من ثمانين ومائة حديث من الأحاديث الصحيحة التى تثبت الشفاعة بجميع أنواعها الواردة فى السنة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام.

فاللهم وفقنا لصالح الأعمال وارزقنا شفاعة نبيك – عليه الصلاة والسلام – وأحسن خاتمتنا فى الأمور كلها يارب العالمين.

* * *

الرد على العدوان الأخير فى الانترنيت

إن مواجهة ما حدث مؤخراً – عبر الانترنيت – من محاولة عدوانية على القرآن الكريم، ومحاولة تزوير بعض الصفحات لإيهام محاكاته ومحاولة النيل من القرآن الكريم أعظم الكتب المقدسة المنزلة من عند الله تعالى والسنة النبوية الشريفة.

إن مواجهة ما حدث يأخذ طريقين: أما الأول فهو الإجراء القانونى الذى يلزم أولئك العابثين بالتوقف عن هذا الشغب والعدوان وهذا ما نتخذه الآن من خلال الأزهر الشريف.

والطريق الثانى: وجوب الوقوف تجاه هذه الحملات العدوانية والهجمات الشرسة ضد الدين. إذ لا يصح شرعاً، ولا قانوناً، المساس بالشرائع والثوابت، وأمور العقيدة، وعلى من أقدموا على هذه الجريمة النكراء أن يعلموا أنهم لن يستطيعوا تغيير حرف من كتاب الله تعالى؛ لأن رب العزة سبحانه وتعالى قد تكفل بحفظ القرآن وحفظه فعلاً فى الصدور وفى السطور، قال تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾. ولذا أشرقت فى دنيا الناس آليات هذا الحفظ الربانى متمثلة فى دور العلم والجامعات الإسلامية وفى مقدمتها: «الأزهر الشريف» وليعلم العابثون أن عدوانهم ارتد على نحورهم وجعلهم بهذا السلوك العدوانى متحللين من كل الأديان حتى من دينهم إن كان لهم دين، لأن الشرائع السابقة بشرت بهذا النبى العظيم الذى أنزل عليه القرآن الكريم ﴿ **وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنْ بَعْدِى اسْمُهُ أَحْمَدُ** ﴾ وإن الله حافظ لكتابه ناصر لدينه ولو كره الكافرون.

وهو سبحانه حافظ للكتاب الكريم وللسنة النبوية المطهرة قال تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ والقرآن الكريم هو المبيَّن والسنة النبوية هى البيان له، وحفظ المبيَّن يستلزم حفظ البيان، قال الله تعالى ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾.

خاتمة

وهكذا: نرى كيف تعرضت السنة النبوية – قديماً وحديثاً – لسهام أعداء الإسلام، الذين عجزوا عن التعرض لكتاب الله تعالى، لأن الله سبحانه قد تكفل بحفظه، قال جل شأنه: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر: ٩].

ولكن رب العزة سبحانه الذي تكفل بحفظ كتابه، قد قيض لحفظ السنة الشريفة رجالا أمناء ضابطين، صانوها من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

فالسنة: هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهي المفسرة والمفصلة له، فلم يكن بدعاً أن يصونها الله كما صان كتابه، لأنها التي يعرف بها أحكام الدين وتفسر بها قواعده.

وقد أمر الله تعالى عباده، أن يلتزموا بما جاءت به السنة من أوامر ونواه.

حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾ [الحشر: آية ٧]. ومن العجب، ومجافاة الحق والصواب، أن تطفو على صفحات الحياة بعد هذه الجهود والدلائل، دعوات خبيثة تدعو إلى الاقتصار على القرآن الكريم، وترك السنة النبوية.

وواضح أن في ترك السنة استعجاماً للقرآن، وعدم معرفة لمعناه ولا لأحكام الدين.

وقد أمر الله تعالى بطاعته وطاعة رسوله ﷺ، والرجوع إليه عند الاختلاف، وإلى سنته بعد وفاته قال سبحانه: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ...** ﴾ [النساء: ٥٩].

ويقول ميمون بن مهران: الرد إلى الله هو الرجوع إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو الرجوع إليه فى حياته، وإلى سنته بعد وفاته.

ويقول الله تعالى: ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ [النساء: ٦٥].

وبالله التوفيق

وصلى الله على صاحب السنة المطهرة المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين.

* * *

obeikandl.com

استغفار ودعاء

سيد الاستغفار:

قال الإمام البخارى رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِث حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ قَالَ حَدَّثَنِى بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ الْعَدَوِىُّ قَالَ حَدَّثَنِى شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ رضى الله عنه عَنْ النَّبِىِّ ﷺ قَالَ: «سَيِّدُ الاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّى لا إِلَهَ إِلا أَنْتَ خَلَقْتَنِى وَأَنَا عَبْدُكَ وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَىَّ وَأَبُوءُ بِذَنْبِى فَاغْفِرْ لِى فَإِنَّهُ لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا أَنْتَ، قَالَ وَمَنْ قَالَهَا مِنْ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِىَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَمَنْ قَالَهَا مِنْ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

الدعـــاء:

قال الإمام البخارى رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ صَبَّاحٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِى إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ أَبِى مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِىِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ «رَبِّ اغْفِرْ لِى خَطِيئَتِى وَجَهْلِى وَإِسْرَافِى فِى أَمْرِى كُلِّهِ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّى اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِى خَطَايَاىَ وَعَمْدِى وَجَهْلِى وَهَزْلِى وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِى[1] اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِى مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ»[2].

* * *

---

(١) أى موجود أو ممكن، وهذا من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين أو قاله تعليماً لأمته، وإلا فهو ﷺ معصوم.

(٢) رواه البخارى فى صحيحه فى كتاب.الدعوات.

أهـــم المراجـــع

١ – القرآن الكريم.

٢ – اختلاف الحديث للإمام الشافعى، مطبعة بولاق سنة ١٣٢٦ هـ.

٣ – الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر طبع بمصر سنة ١٣٢٣ هـ.

٤ – أعلام المحدثين للدكتور محمد أبى شهبة، دار الكتاب العربى بمصر سنة ١٩٦٣ هـ.

٥ – الإمام البخارى محدثاً وفقيهاً للدكتور الحسينى هاشم.

٦ – الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير تحقيق الشيخ أحمد شاكر، مطبعة صبيح سنة ١٣٧٠ هـ.

٧ – تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، مطبعة كردستان بمصر سنة ١٣٢٦هـ.

٨ – تاريخ بغداد للخطيب البغدادى، طبع مطبعة السعادة سنة ١٣٤٩هـ.

٩ – تاريخ فنون الحديث للأستاذ محمد عبد العزيز الخولى، مطبعة المنار بمصر ١٩٣٩م.

١٠ – تدريب الراوى للسيوطى تحقيق وتعليق الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربى – بيروت (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).

١١ – تذكرة الحفاظ للذهبى، طبع الهند عام ١٣٣٣ هـ.

١٢ – تقريب التهذيب تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، طبع دار الكتب.

١٣ – تقييد العلم للخطيب البغدادى تحقيق د/ يوسف العش، طبع فى دمشق سنة ١٩٤٩هـ.

١٤ – تهذيب التهذيب لابن حجر، طبع الهند سنة ١٣٢٥هـ.

١٥ – توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائرى سنة ١٣٢٨هـ ط. الخانجى.

١٦ – جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، المطبعة المنيرية.

١٧ – جامع الترمذى، طبع بولاق سنة ١٢٩٢هـ.

١٨ – الحديث والمحدثون للدكتور محمد أبى زهو، مطبعة مصر سنة ١٣٧٨هـ.

١٩ – دفاع عن السنة: الدكتور محمد أبو شهبة، مطبعة مصر سنة ١٩٦٧م.

٢٠ – دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين للشيخ محمد الغزالى، مطبعة السعادة سنة ١٣٨٣هـ.

٢١ – ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الأحاديث للنابلسى، مطبعة جمعية النشر والتأليف الأزهرية سنة ١٣٥٢هـ.

٢٢ – الرسالة للإمام الشافعى تحقيق الشيخ أحمد شاكر، مطبعة الحلبى سنة ١٣٥٨هـ.

٢٣ –الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتانى، طبع دار الفكر بدمشق سنة ١٣٨٣هـ.

٢٤ – رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية، طبع الهند سنة ١٣١١هـ.

٢٥ – سنن أبى داود، طبع مصر سنة ١٣٦٩هـ.

٢٦ – سنن النسائى، المطبعة الميمنية سنة ١٣١٢هـ.

٢٧ – سنن ابن ماجه بحاشية السندى، المطبعة العلمية سنة ١٣١٣هـ.

٢٨ – سنن الدارمى، شركة الطباعة الفنية المتحدة سنة ١٣٨٦هـ.

٢٩ – السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى، د/ مصطفى السباعى، طبع دار العروبة بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ.

٣٠ – السنة قبل التدوين د/ محمد عجاج الخطيب، مطبعة مخيمر سنة ١٣٨٣هـ.

٣١ – شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادى، مخطوط بدار الكتب المصرية.

٣٢ – صحيح البخارى بحاشية السندى، طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

٣٣ – صحيح مسلم بشرح النووى المطبعة المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٩هـ.

٣٤ – الطبقات الكبرى لابن سعد، طبع دار بيروت للطباعة والنشر.

٣٥ – طبقات الشافعية لابن السبكى، مطبعة مصطفى الحلبى سنة ١٣٨٣هـ.

٣٦ – العقيدة والشريعة فى الإسلام، لجولد تسيهر، ترجمة: الدكتور محمد يوسف موسى وزملائه، طبع دار الكتاب العربى سنة ١٣٧٨هـ.

٣٧ – علوم الحديث لابن الصلاح، مطبعة الاستقامة سنة ١٣٢٦هـ.

٣٨ – علوم الحديث ومصطلحه د/ صبحى الصالحى، الطبعة الخامسة سنة ١٣٨٨هـ.

٣٩ – عمدة القارى شرح صحيح البخارى، طبع المطبعة المنيرية.

٤٠ – فتح البارى لابن حجر، طبع المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٩هـ.

٤١ – قواعد التحديث للقاسمى، طبع عيسى الحلبى سنة ١٣٨٠ هـ.

٤٢ – القرآن والنبى، د/ عبد الحليم محمود، طبع دار النصر.

٤٣ – فى رحاب السنة للدكتور محمد أبى شهبة، طبع مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر سنة ١٣٨٩هـ.

٤٤ – الكامل فى التاريخ لابن الأثير، مطبعة المنيرية بمصر سنة ١٣٤٨هـ.

٤٥ – الكفاية للخطيب البغدادى، تحقيق د/ أحمد عمر هاشم، طبع دار الكتاب العربى بيروت.

٤٦ – اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة للسيوطى، طبع المطبعة الأدبية سنة ١٣١٧هـ.

٤٧ – المبشرون والمستشرقون فى موقفهم من الإسلام للدكتور محمد البهى، مطبعة الأزهر.

٤٨ – المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الشيخ أحمد شاكر والدكتور أحمد عمر هاشم.

٤٩ – مسند إسحاق بن راهويه، مخطوط بدار الكتب المصرية.

٥٠ – المنطق الحديث ومناهج البحث للدكتور محمود قاسم، مطبعة مخيمر.

٥١ – المنهج الحديث فى علوم الحديث للدكتور محمد محمد السماحى، طبع دار الأنوار سنة ١٣٨٢هـ.

٥٢ – الموطأ للإمام مالك، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى، مطبعة الحلبى سنة ١٣٧٠هـ.

٥٣ – ميزان الاعتدال للذهبى، طبع مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥هـ.

٥٤ – السنة النبوية وعلومها للدكتور أحمد عمر هاشم، طبع مكتبة غريب (١٩٨٩م – ١٤٠٩هـ).

٥٥ – مناهج المحدثين للدكتور أحمد عمر هاشم، طبع مطبعة السعادة.

* * *

obeikandi.com